وشهد الاقتصاد الاسرائيلي، أيضاً، للمرة الاولى منذ أربع سنوات، انخفاضاً حقيقياً في الانتاج الصناعي، الى جانب غياب أية مؤشرات الى ان هذا الوضع سيتغير خلال العام ١٩٨٩. وكانت تلك هي النتيجة التي توصّل اليها نقاش لجنة المالية التابعة للكنيست، بحضور كل من مدير قسم البحوث في بنك اسرائيل، د. أبا بن ـ بست، ومدير عام وزارة المالية، فكتور مدينا. وأوضح الاخير انه، خلافاً لتوقعات انتعاش الاقتصاد بنسبة اربعة بالمئة، فقد انتهت سنة ١٩٨٨ بدون أي تحسّن اطلاقاً. ويقدّر ان الزيادة في الناتج القومي الاجمالي انحصرت بنسبة واحد بالمئة فقط، مقابل ستة بالمئة في سنة ١٩٨٧، وفي مجال الانتاج الصناعي، كان هناك جمود تام، مقابل زيادة بنسبة ٦,٩ بالمئة في السنة السابقة (المصدر نفسه، ١٤/١٢/١٩٨٨).

وكشف النقاش الدائر داخل هذه اللجنة عن خلافات حادة في وجهات النظر بين المسؤولين الاقتصاديين بشأن مجمل الازمة الاقتصادية ـ مسبباتها وأنجع السبل لمعالجتها. فقد ألقى كل من مدينا وبن ـ بست مسؤولية التراجع في الانتاجية على الزيادة الهائلة في الاجور والانتفاضة في المناطق المحتلة. ولكن هذا التبرير أثار حفيظة عدد من أعضاء اللجنة المالية، لأنه يتجاهل المشاكل الناجمة عن الفائدة المصرفية المرتفعة والجمود المفتعل لسعر صرف العملة. وقال عضو الكنيست دان يتخون (احرار ـ ليكود): «انكم تتحدثون وكأنكم من عالم آخر. منذ سنة ١٩٨٥ يتمّ تطبيق سياسة نقدية خاطئة. ومقارنة بنفقات التمويل، فان نفقات الاجور تصبح ثانوية. ولو كانت لجنة المالية قوية بما فيه الكفاية، لطالبت باقالة حاكم بنك اسرائيل فوراً». وانضم رئيس الصناعيين، دوف لاوطمان، الى منتقدي السياسة النقدية المتبعة منذ العام ١٩٨٥، والتي اعتمدت، أساساً، على تجميد سعر صرف الشيكل مع فائدة حقيقية مرتفعة، وفرض رقابة على الاسعار، وعدم النجاح في خفض التضخم الى المستوى الاوروبي، اضافة الى زيادة كبيرة في الاجور، الامر الذي أساء لعملية الانتاج، وعرقل الانتعاش الاقتصادي (المصدر نفسه).

تأثير الانتفاضة

في خضم الحديث عن الازمة الاقتصادية الخانقة التي تعيشها اسرائيل، كان لا بد من الاشارة الى الدور الهام والمؤثّر الذي لعبته انتفاضة الشعب الفلسطيني في المناطق المحتلة في زيادة حدّة هذه الازمة. على انه لا بدّ من التنبّه، ودون الانقاص، بأي شكل من الأشكال، من الاهمية المباشرة لحالة الغليان الشعبي العارم والمتواصل في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، الى الاتجاه الملحوظ لدى الكثير من المسؤولين الاسرائيليين لتبرير الازمة الاقتصادية بتسارع الاحداث في المناطق المحتلة، بحيث يبدو، للوهلة الاولى، وكأن تلك المناطق هي التي تحمل عبء الاقتصاد الاسرائيلي على كاهلها. ومن الواضح ان هذا الاتجاه، الى جانب انه يخفي الاخطاء الحقيقية الكامنة في صلب الاقتصاد الاسرائيلي، فهو يوفّر للمسؤولين، في اسرائيل، التفسير الأسهل للأزمة الاقتصادية الراهنة.

في البداية، لا بد من التسجيل ان الانتفاضة الفلسطينية المتواصلة في المناطق المحتلة ألحقت خسائر بالاقتصاد الاسرائيلي تفوق المليار دولار، أي ما يعادل ١,٥ ـ ٢ بالمئة من الناتج القومي الاجمالي. وينظر الاسرائيليون الى القطاع الاقتصادي العربي في المناطق المحتلة على انه قطاع مستهلك للصناعة والزراعة الاسرائيليتين؛ وبالتالي، لا بد من حدوث انخفاض حقيقي في الانتاج الصناعي لاسرائيل بنسبة ٢,٢ ـ ٢,٥ بالمئة خلال العام ١٩٨٨، عندما ينخفض حجم مشتريات عرب المناطق المحتلة من البضائع الاسرائيلية الى نسبة ٣٠ بالمئة عمّا كانت عليه في السنة السابقة. فقد أعلن مدير عام وزارة الصناعة والتجارة، يورام بليزوفسكي، للجنة المالية التابعة للكنيست، ان القيمة الاجمالية لمشتريات عرب المناطق، خلال السنة الاولى من الانتفاضة، بلغت ٢٥٠ مليون دولار فقط من البضائع الاسرائيلية، مقابل ٨٥٠ مليون دولار في سنة ١٩٨٧. وتركز الضرر الاساسي في قطاعات معيّنة، مثل النسيج والبلاستيك والاغذية ومواقع البناء، بالاضافة الى الصعوبات في سوق العمل، بسبب عدم استقرار العمالة، واضطرار أصحاب المصانع الى استخدام عمّال يهود أكثر كلفة، بكثير، من العمّال العرب. كما تضرر، أيضاً، القطاع السياحي، حيث انخفضت نسبة أشغال الغرف في بعض الفنادق الاسرائيلية الى الثلث تقريباً